

مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية وسبل علاجها

د. موسى بن منصور

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

الملخص:

على الرغم من قيام الأسواق المالية الإسلامية منذ نشأتها بإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجبات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، بل وقد حققت نجاحاً مقبولاً في كثير من البلدان الإسلامية إلا أنها لا تزال مكبورة بعدة عوامل يجعلها بعيدة عن ركب التطور المنشود، بسبب تخبطها في جملة من المشكلات التي تحول دون تحقيق الإبداع المطلوب.

فما هي أهم هذه المشكلات وما هي السبل الكفيلة بعلاجها؟.

وستحاول هذه الورقة البحثية البحث في هذه المشكلات والمسئول عنها، وكيفية علاجها والنهوض بالابتكار المالي الذي أصبح يمثل عصب الاقتصاديات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

الابتكار المالي، الإبداع والتطوير المالي، المؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية، الأدوات المالية، مشكلات الابتكار والإبداع المالي.

ABSTRACT:

Despite the fact that Islamic financial markets have tried to find solutions and discover new financial tools which combine both religious needs and financial capacities; they are still unable to develop and prosper because of a variety of obstacles. So, what are these problems and how to solve them?.

We will talk in this work about the responsible of these problems and try to find solutions to develop the financial innovation which turns to be the base of modern economies.

Key words: financial innovation, financial innovation and development, Islamic financial institutions, Islamic financial market, financial innovation's problems.

مقدمة:

تُعد الأسواق المالية ومؤسساتها الوجه الحضاري الحديث للاقتصاديات المعاصرة ومحركاً مهماً في التنمية الاقتصادية، وقطباً رئيسياً في مجال التمويل المباشر، خاصةً مع التطور الكبير في مجال الإبداع التكنولوجي والمالي، إذ تعرف البيئة الاقتصادية والمالية العالمية حالياً تطورات كبيرة ومتسرعة وتفرض ضغوطاً تنافسية حادة غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات والأسواق المالية الإسلامية، خاصةً في أواسط أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية التي لا تزال حبيسة أدوات ومنتجات مالية محدودة.

وتحتاج الاستجابة للتغيرات تلك البيئة الاقتصادية والمالية ضرورة ضمان المرونة الكافية ونصيباً سوقياً وافراً يساعدها على الاستمرار بفعالية وتأقلم مع تطلعات العملاء المتزايدة، ولا يتحقق ذلك بالاعتماد على منتجات وأدوات مالية محدودة، بل يحتاج الأمر إلى مستوى ملائم من الإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة لمنتجات التقليدية، والتي تُمكّنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة، وهذا يتطلب توفر القدرة على إيجاد المنتجات البديلة لمنتجات التقليدية.

وعلى الرغم من قيام الأسواق المالية الإسلامية منذ نشأتها بإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجبات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، بل وقد حققت نجاحاً مقبولاً في كثير من البلدان الإسلامية كالسودان وإيران وباكستان وมาيلزيا وغيرها من البلدان، إلا أنها تبقى في العموم مكبّحة بعدة عوامل تجعلها بعيدة عن ركب التطور المنشود، بسبب تواجدها في بيئة تفتقر إلى محفزات الإبداع، بالإضافة إلى تحيطها في جملة من المشكلات التي تحول دون تحقيق الإبداع المطلوب. فما هي أهم هذه المشكلات وما هي السبل الكفيلة بعلاجه؟.

وستحاول هذه الورقة البحثية البحث في هذه المشكلات والمسؤول عنها، وكيفية علاجها والنهوض بالابتكار المالي الذي أصبح يمثل عصب الاقتصاديات المعاصرة، وذلك من خلال المخاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم وأسسات حول الإبداع المالي؛

المحور الثاني: مشكلات الإبداع المالي في المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية؛

المحور الثالث: سبل علاج وحل مشكلات الإبداع المالي في المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية.

المحور الأول: مفاهيم وأسasيات حول الإبداع المالي والأسواق المالية الإسلامية

لاشك في أن الإبداع في وقتنا الحالي يُعد من الموضوعات الأكثر ديناميكية، إذ يحتل مكانة هامة في الإنتاج الفكري للباحثين والمفكرين في مختلف المجالات التكنولوجية والإنتاجية والمالية على حد سواء، حيث يساعد المنظمات على التواجد والبقاء في ظل بيئة تنافسية تتميز بالسرعة والتعقيد نتيجة التحديات التي تفرضها البيئة العالمية في مختلف الحالات من تقدم هائل، لاسيما في المجال العلمي والتكنولوجي والتقني وانعكاسه على مختلف الحالات الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

ويُعد الإبداع المالي واحد من أهم الموضوعات التي تفرض نفسها يوماً بعد يوم في الساحة الاقتصادية بشكل عام والساحة المالية بشكل خاص، تزامناً مع ما تعرفه المؤسسات والأسواق المالية من تطورات متتسارعة بشقيها الاستثماري والتمويلي، مما هو الإبداع المالي وما هي أسبابه ودوافعه وأهدافه وأشكاله؟.

أولاًً: مفاهيم أساسية حول الإبداع المالي

إن أول ما نستهل به هذه الورقة البحثية هو ضبط مفهوم الإبداع بشكل عام والإبداع المالي بشكل خاص، ثم التعريج إلى أسباب اللجوء إليه وأهدافه.

1. مفهوم الإبداع:

■ **مفهوم الإبداع لغة:** يعرف الإبداع (Créativité) لغوياً بأنه إنشاء الشيء أو بدعه، أو الإيجاد أو التكوين أو الابتكار، وبدع الشيء أنشأه على غير مثال سابق فهو بديع، وابتدع الشيء اخترعه. والإبداع عند الفلاسفة إيجاد شيء من العدم، كما جاء في المعجم الوجيز، وجاء في لسان العرب أن الإبداع من بَدْعُ الشيء وهو أنشأه، وجاء

في المعجم الوسيط بدعه بداعاً أي أنشأه على غير مثال سابق، وعرفه القاموس العصري الحديث بأنه الإيجاد أو التكوين أو الابتكار¹.

والبديع في اللغة العربية: يعني الشيء الجديد، والبدع: هو الشيء الذي يظهر لأول مرة، فمبدع الشيء، وأبدع الشيء: أي أنشأه في صورة جديدة. وجاء القرآن الكريم في سورة البقرة، الآية 117 في قوله تعالى: "بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ".²

■ **مفهوم الإبداع اصطلاحاً:** الإبداع كلمة ثلثت الانتباه، وإذا سمعناها فإنها تذكرنا بالتميز والتفرد وتستخدم غالباً للمدح، وإساباغ صفات الذكاء على أصحابها، وللإبداع مفاهيم عديدة تختلف في الألفاظ وتتفق في المعانٍ والأهداف، إذ يمثل الإبداع غالباً الرمز للموهبة الخلاقة.

وهناك محاولات عديدة لتقديم تعريف واضح لمفهوم الإبداع، وقد ركز كل واحد منها على إبراز سمة معينة يقوم بالتمحور حولها، وبغض النظر عن الاختلافات التي وجدت بينها هناك بعض التعريفات التي يعتقد أنها اتصفت بمستوى مقبول من الموضوعية والتعبير الدقيق ومنها:

- عُرف الإبداع على أنه عملية ليس لها نهاية، و نطاق الإبداع يمكن أن يكون إضافياً يتضمن التغيرات الطفيفة أو أن يكون جذرياً من خلال تقديم منتج جديد، وعلى هذا فالإبداع هو تقديم فكرة جديدة غير موجودة سابقاً أو إحداث تغيرات وتحسينات على الأفكار السابقة وتقديم هذه الأفكار بشكل متتطور؟

¹ - انظر المعاجم التالية: المعجم الوجيز، المعجم الوسيط، لسان العرب.

² - مفهوم الاختراع في الموقع:

- الإبداع هو "العملية التي يتم فيها خلق شيء ما جديد له قيمة ملحوظة للفرد أو الجماعة أو المنشأة أو الصناعة أو المجتمع"، لذلك فالإبداع هو ابتكار له قيمة ذات معنى، وهو العملية التفكيرية التي تساعدنا وتعينا على توليد الأفكار¹.

- وهناك من يعرفه بأنه: "أفكار جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة، ولا يقتصر الإبداع على الجانب التكتيكي لأنّه لا يشمل تطوير السلع والعمليات المتعلقة بها وإعداد السوق فحسب، بل يتعدى أيضاً إلى الآلات والمعدات وطرائق التصنيع والتحسينات في التنظيم نفسه ونتائج التكوين والرضا عن العمل بما يضمن و يؤدي إلى ازدياد الإنتاجية".²

- وعرف الجريري الإبداع بأنه الإتيان ب فكرة أو مجموعة أفكار جديدة وغير مألوفة عند الغير، تشكل تحسيناً وتطويراً على النمط الموجود".

- الإبداع هو إنشاء أو ابتكار شيء جديد لم يكن موجوداً من قبل، سواء أكان منتجًا صناعياً أو تجاريًّا، أو كان عملية أو طريق جديدة، أو فكرة أو تصوّراً مبتكرًا... لكنه علاوة على ذلك لابد أن تتوافر فيه شروط الجدة والأصالة والمنفعة، فال tatsächlich الإبداعي لا بد أن يكون فريداً، ويتحقق المنفعة، أو القيمة التي وضع من أجلها، وإلا أصبح جهداً ضائعاً وعثناً فكريًّا لا جدوى منه.³

- يعرف الاقتصادي "شومبيتر" Schumpeter الإبداع من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي، بأنه الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد أو

¹ - لسلوس مبارك، الإبداع المالي في المؤسسات بين الرغبة والرهبة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، مختبر البحوث في الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب -البليدة، يومي 18/19 ماي 2011.

² - المرجع نفسه.

³ - الإبداع في الموقع:

مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية --- د. موسى بن منصور

أسلوب جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه، وحدد خمسة أشكال للإبداع هي:¹

- ✓ إنتاج منتج جديد؛
- ✓ إدخال طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق أو المحاسبة؛
- ✓ استعمال مصدر جديد للمواد الأولية؛
- ✓ فتح واقتحام أسواق جديدة؛
- ✓ إيجاد تنظيم جديد للصناعة.

وبالرغم من اختلاف صياغات وعبارات التعريفات السابقة فإنها تتفق عموماً في أن أبرز شروط العمل الإبداعي هو: الجدة والحداثة، أي أن تكون الفكرة أو الوسيلة أو العمل أو المادة المصنعة جديدة وغير مسبوقة، وإن انطلقت أو تجمعت من أفكار أو وسائل أو أعمال أو مواد موجودة فعلياً، فالعبرة في وصف الإبداع هو في نتيجة العمل أو الفكرة المقدمة لا في مكوناتها التي قامت عليها فحسب.²

2. مفهوم الإبداع المالي

يعرف "GOWLAND" الإبداع المالي على أنه " إدخال منتج جديد إلى السوق، أو إنتاج موجود ولكن بطريقة جديدة". وهذا التعريف ينطبق على المؤسسات المالية كما ينطبق على المؤسسات الصناعية ويكمّن الاختلاف فقط في كون أن المؤسسات الصناعية عند إدخالها لتقنيولوجيا جديدة، يكون فيها الإبداع واضحًا، وعلى عكس ذلك في المؤسسات المالية فإن الإبداع يكون غير واضح، ثم الإضافة التي تتحرّر عن ذلك ليست كبيرة.³.

¹ - بن نذير نصر الدين، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 2.

² - مفهوم الابتكار في الموقع:

<http://www.startimes.com/f.aspx?t=32865616/2013/08/04>

³ - لسلوس مبارك، مرجع سابق.

أما "Jean-Paul ABRAHAM" فيرى في الإبداع المالي أنه مصطلح جديد ولكنه تتمة للفكرة التي دفع عنها طويلاً "شومبیتر" Schumpeter، لما لها من علاقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، إذ يأخذ الإبداع المالي سمة النهضة التقنية المعنية ومن الممكن أن يأخذ الطابع المدمر"، وعن دوره الاقتصادي فيرى أن للابتكار المالي آثار أساسية عند المنبع وعند المصب، فعند المنبع يؤثر في تطوير قطاع الإعلام الآلي والاتصالات، وعند المصب جهوده تظهر بشكل غير مباشر على تدنية أعباء الخدمات التي تعكس على الزبائن ومن ثم على النشاط الاقتصادي . وحتى نجني النتائج المرجوة يجب تسخير وتطوير عوامل النمو في المؤسسات، الخيط العام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني، وبالتالي الإبداع المالي لن يكون بمفرده محركاً للتنمية الاقتصادية¹.

ومن جهة أخرى يُعرف الإبداع المالي بأنه التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة، وللاستغلال الفرص المالية المتاحة للمؤسسة. أي هو: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكلٍّ من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"².

هذا ويتم التمييز بين نوعين من الإبداع المالي عموماً هما: إبداع في المنتوجات المالية يتحقق من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وإبداع في الإجراءات المالية الذي يتحقق عن طريق تغيير طريقة التعامل وآلياتها في أدوات مالية موجودة³.

¹ - المرجع نفسه.

² - انظر كل من :

- أسامة أحمد عثمان، الهندسة المالية والمحاذير الشرعية، في الموقع:

<http://www.islamfingo-forum.net/montada-f3/topic-t1476.htm.2010/12/03>

- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 14.

³ - جبار محفوظ، سلسلة التعريف بالبورصة، ج2: الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية، دار هومه، الجزائر، ط1، 2002، ص: 126.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح الإبداع المالي يظهر بشكل شبه ملازم لمصطلح آخر نقش أحرفه في قواميس المالية هو الهندسة المالية، إذ تعد الهندسة المالية وسيلة للتطوير والإبداع المالي، وهي عملية تطويرية انتلاقاً من الدور الذي تؤديه في تنشيط المؤسسات والأسواق المالية العالمية، وكذا بوصفها ابتكارات حديثة في المؤسسات الاستثمارية بصورة عامة، فضلاً عن الأثر الذي أحدثه في التفكير الاستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية وظهور الأسواق المالية الناشئة والمراكم المالية العالمية. فالهندسة المالية إذ ليست لغزاً بل هي فن ممكن نستطيع ممارسته إذا ما توفرت لنا المعرفة في مجال الإدارة المالية، كما أنها ليست فناً جديداً بل هو فن قد تم تقديم التعاملات المالية إلا أنه عرف في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً من قبل الخبراء والمحليين الماليين خاصة مع تزايد الاهتمام بالإبداع المالي.

وبناءً على التعريف السابق وعلاقة الإبداع المالي بالهندسة المالية فإن الإبداع المالي يتضمن الحالات الرئيسية التالية¹:

✓ **الجال الأول:** يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادي، وعقود المبادلة، التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال؛

✓ **الجال الثاني:** يتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، مثل ذلك التسجيل من على الرف، والتداول الإلكتروني للأوراق المالية وابتكار فكرة سمسار الخصم، هذا فضلاً عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفاءة للموارد المالية، بما فيها²:

– تطوير الخدمات المالية بالبنوك ومؤسسات الادخار والإقراض؛

¹ – انظر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتققات، ج 1، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، د ت، ص: 14، 15.

² – فريد النجاري، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية — مصر، 1999/1998، ص: 226.

- تحطيط الخدمات المالية للأفراد وإعداد المخطط المالي القانوني؛
- خلق مؤسسات مختصة في كل من إدارة محافظ الأوراق المالية والتحليل المالي والقانوني؛
- تصميم وتشغيل ومراقبة التدفقات النقدية وشبكة النقدية باستخدام الأدوات الكمية والكمبيوتر والنماذج الاقتصادية والمحاسبية؛
- تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية وأمناء الاستثمار والتأمين؛
- إدارة الأعمال المالية لأي نوع من الأعمال المالية والتجارية الخاصة وال العامة، المحلية والدولية، لغرض الربح أو غير ذلك.

✓ **المجال الثالث:** يتمثل في ابتكار حلول خلاقة مبدعة لمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال، مثل ذلك ابتكار استراتيجيات جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال بهدف التغلب على المشكلات القائمة أو المتوقعة، كتحويل الشركة من النمو المتساهم إلى نمو الملكية الخاصة، وتنمية استراتيجيات دفاعية تستخدمنها إدارة المنشأة في مواجهة محاولات السيطرة العدوانية من أطراف أخرى.

3. دوافع اللجوء إلى الإبداع المالي

تعددت محاولات تفسير أسباب دوافع اللجوء إلى الابتكار المالي الذي ميز سنوات السبعينيات والستينيات من القرن الماضي بشكل ملفت، وإن كان أغلبها قد تمحور حول أنها استجابة لقيود معينة تعوق تحقيق الأهداف الاقتصادية، كالربح والسيطرة وتقليل المحاطرة، وقد تكون هذه القيود قانونية، مثل منع عقود أو تعاملات معينة قانوناً أو قيود تقنية مثل صعوبة نقل المنتجات معينة، أو تحويل مواد إلى أخرى، أو قيود اجتماعية، مثل تفضيل نوع معين من المنتجات على أخرى، فالنecessity لتجاوز هذه القيود والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية هي التي تدفع المتعاملين للابتكار والاختراع، كما هو شأن النشاط البشري في سائر أوجه الحياة الإنسانية.

بعد سلسلة من الأبحاث قام بها "Silber" في تحليل المنتجات المالية الجديدة والتصورات المالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1972 و 1982 استخلص الأسباب التالية للجوء إلى الإبداع المالي¹:

- التضخم وما يحدّثه من أثر على المستوى العام للأسعار وأثره على ميدان الضررية؟

- عدم استقرار أسعار الفائدة؟

- التطور التكنولوجي المذهل لاسيما في مجال المعلومات والاتصالات؟

- التدخل الحكومي؛ وفي هذا الإطار فقد كتب "Miller" في 1986 عن كل من دور الضرائب والدور الحكومي (القوانين والقيود الحكومية) في تشجيع الإبداع المالي كشكل من أشكال التهرب من تحمل العبء، وكان قبلها في 1958 اعتبر كل من "Modigliani" و "Miller" الضرائب الوسيلة الضمنية لفضيل نوع من الأمان باللجوء إلى مصدر تمويل معين دون نوع آخر، رغم أن الشركات والمستثمرين لم يكونوا يبالون كثيراً وقتها بتمويل وسط عالم غير متافق على الأسلوب الأنفع في التمويل².

- بينما رکز "Van Horne" على أربعة أسباب رئيسية وراء ظهور الإبداع المالي هي³:

- تغيرات نسب التضخم وأسعار الفائدة إذ يؤثر تغيير معدل التضخم مباشرة على أسعار الفائدة الأساسية الحقيقة، وبصورة غير مباشرة على مختلف الدخول الحقيقة، ولتفادي هذه الآثار يلجأ المستثمرون إلى أدوات مالية أقل مخاطرة من هذه الناحية؟

¹ - لسلوس مبارك، مرجع سابق.

² - انظر كل من:

- يسري حسين خليفة، العوامل المؤثرة على قرار تبني استخدام المشتقات المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 1، المجلد 46، يناير 2009، ص: 3.

- لسلوس مبارك، المرجع السابق، ص: 4.

³ - جبار محفوظ، مرجع سابق، ص: 127-131.

مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية --- د. موسى بن منصور

- التقدم التكنولوجي الذي ساعد على تغيير العديد من التقنيات والإجراءات التي تتم في المؤسسات والأسواق المالية العالمية، كما ساعد على تحسين الكثير من الأفكار الإبداعية؛

- مستوى النشاط الاقتصادي، إذ كلما كان الاقتصاد في وضع جيد كلما زادت الحاجة إلى مصادر التمويل المختلفة وسعت المؤسسات المالية إلى ابتكار أدوات مالية جديدة تستجيب لمتطلبات الفترة، بينما إذا كان الاقتصاد في وضعية غير جيدة فإن المؤسسات المالية تلجأ إلى الوسائل والطرق التي تقلل من المخاطر التي يمكن أن تصاحب فترات الكساد ومحاولة توفير السيولة اللازمة للمتطلبات المالية التي يتلقونها دون اللجوء إلى إبداعات أخرى؛

- الأعمال الأكاديمية المتعلقة بكفاءة وعدم كفاءة السوق، التي توفر نتائجها الأرضية الخصبة لابتكار أدوات ومنتجات مالية جديدة.

ومن جهة أخرى يرى "GOWLAND" أن سبب بروز الابتكار المالي في الأبعاد الاقتصادية يرجع إلى ستة عناصر أساسية هي:¹

- ملأ الفراغ الموجود في الأسواق المالية؛

- ظهور الأسواق الثانوية؛

- المفاوضات المالية وتقنيات التمويل (تمويل المشاريع، تمويل الأصول، التمويل بالرفع المالي)؛

- تطور الاقتصاد الكمي وتقنيات تسخير الميزانية وإدارة المحفظة المالية؛

- التدوير المالي؛

- المنافسة والتسويق الماليين.

4. أهداف الإبداع المالي

¹ - لسلوس مبارك، مرجع سابق، ص: 3.

لا يمكن أن تتصور اقتصاداً حقيقياً أو مالياً دون دور للإبداع، فلله إبداع دور محوري في إيجاد المساحة الالزامية للنمو والتوسيع الاقتصادي، ومن الأهداف التي يسعى إليها الإبداع المالي عموماً ما يلي:¹

- تسهيل تطوير أشكال الائتمان في السوق؛
- تحويل طبيعة رأس المال ومفهوم الملكية وخلق شكل شبه أموال خاصة، كما يسعى إلى مسح الاختلاف بين أنواع دعم رأس المال؛
- تدنية المخاطر من خلال استخدام الترتيبات القانونية والتعاقدية للشركات، والمحاسبة الإبداعية، وأساليب التحليل الإحصائي لحساب المخاطر ضمن نموذج للأسوق المالية، وقد ساد الرأي القائل بأن هذه الابتكارات من شأنها أن تسهل توزيع المخاطر بين الوكلاة الاقتصادية، وتقسيم المخاطر من شأنها أن تحسن أداء النظام المالي؛
- المساعدة من الناحية النظرية على تحقيق كفاءة السوق، وهذا يتطلب تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة السيولة في السوق باعتماد استراتيجيات في الأجلين المتوسط واستخدام التحليل الكمي لل الاقتصاد، وتقنيات النمذجة والصيغ الرياضية.

5. أهم منتجات الإبداع المالي

عرفت الساحة المالية خلال الأربعين الأخير من القرن الماضي تحديداً عدداً كبيراً من الأدوات والعمليات المالية التي أحدثت ثورة مالية كبيرة في الأسواق والمؤسسات المالية، وذلك من خلال عمليات التجديد والابتكار والتطوير ومواكبة متطلبات العصر لهذه الأغراض، وفي ما يلي عدد من منتجات الإبداع المالي في شقيه الإجرائي والإنتاجي؛

- **المشتقات المالية:** هي عبارة عن عقود فرعية تبني أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع ... الخ) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلاح عليه بالمهندسة المالية²، وتتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة

¹ - المرجع نفسه، ص: 4.

² - محمد مطر، أدوات الاستثمار، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، ص: 262.

بها¹، وتستخدم المشتقات المالية للعديد من الأغراض من بينها إدارة المخاطر والتحوط منها، بالإضافة إلى المضاربة. كما تسمح المشتقات المالية للمستثمر بتحقيق المكاسب أو تحمل الخسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد²، وقد استطاعت المشتقات المالية جذب أفضل العقول لمزيد من الإبداع وتبعد ذلك مكافأة مالية مجرية حيث يصل دخل بعض هؤلاء المختصين إلى ملايين الدولارات سنوياً، لتصبح بذلك صناعة جذابة مالياً وتدور في عالمها دون أي علاقة واضحة أو مجدية مع الاقتصاد الحقيقي، وأصبحت البنوك الاستثمارية مثل "قولدمان ساكس" و"مورغان ستانلي" وغيرهما مصانع لهذه المشتقات³. وعموماً هناك أنواع عديدة من المشتقات المالية من أهمها وأكثرها انتشاراً نجد العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادرات وعقود الخيارات.

- **التوريق أو التسنيد:** يعني مصطلح أو لفظ التوريق أو التسنيد في أبسط صوره: الحصول على الأموال بالاستناد إلى الديون المصرفية القائمة وذلك عن طريق خلق أصول مالية جديدة"، وبعبارة أخرى فإن مصطلح التوريق يعني تحويل الموجودات المالية من المعرض الأصلي إلى الآخرين، والذي يتم غالباً من خلال الشركات المالية أو الشركات ذات الأغراض الخاصة، ويستوجب توريق الديون قيام البنك المعنى بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة من الديون التي لديه والمدرة للدخل كالديون بضمان رهونات على اختلاف أنواعها، وعند قيام المقترضين بسداد هذه الديون مع فوائدها، فإن حاملي هذه الأوراق يتمتعون بالتدفقات النقدية الناتجة عن السداد، وهكذا يتم تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، ويقوم المصرف من جانبه باسترداد الأموال الناتجة عن بيع هذه الأوراق بالبورصة، بحيث يتم عادة استخدامها بمنح قروض جديدة

¹ - انظر الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث الأستاذ حمود بن سنجرور وآخرين ص 85 ط 1995 اتحاد المصارف العربية .

² - طارق عبد العال حماد، سلسلة البنوك التجارية (قضايا معاصرة) ج 5، المشتقات المالية: المفاهيم- إدارة المخاطر، المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2001، ص: 05.

³ - فواز حمد الغواز، المشتقات المالية بين الإبداع والمصلحة، في الموقع:
http://www.aleqt.com/2008/12/09/article_172035.htm

مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية ————— د. موسى بن منصور

وتوظيفات أخرى مشابهة، وهكذا يعمل التوريق على تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة¹.

- **التمويل برأس المال المخاطرة:** هي طريقة تمويل تختلف عن التمويل المصرفي التقليدي ينبعز الربون بالتقديم المالي وعلى أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا قيمة رأس المال المدفوع، وبذلك فهو يجازف بأمواله، هذه الطريقة من التمويل تخدم كثيراً المؤسسات حديثة النشأة أو التي ترغب في التوسيع أو التي تواجه صعوبات في الحصول على قروض مصرافية أو تلك التي يصعب عليها توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض مصرافية، يتحمل المستثمر في هذه الطريقة من التمويل المخاطر كافية أو جزئية في حالة فشل المشروع الاستثماري محل التمويل، ومن أجل تدنية المخاطرة فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم الأموال فقط بل يساهم في إدارة المشروع بما يتناسب وطبيعته.

- **الخدمات البنكية الإلكترونية:** ساعد التطور التكنولوجي على ظهور وسائل الدفع الإلكترونية، وهي مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان، أدى انتشار استخدام الكمبيوتر في قطاع الاتصالات الذي تميز به القرن الماضي إلى ظهور خدمات حديثة منها تسهيل نقل المعلومات بفعالية كبيرة وبأسرع وقت ممكن، وبأقل تكلفة².

- **التمويل المصغر:** وهو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات (مشروعات العمل الحر)، كالإقراض والإيداع والإدخار التي تتكيف مع احتياجاتهم؛ كم يعرف كذلك بأنه التسليف والإدخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات، التأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية،

¹ - خالد أمين عبد الله، عدنان الهندي وآخرون، التوريق كأداة مالية حديثة، إتحاد المصارف العربية، 1995، ص: 39.

² - محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقدود الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص: 7.

مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية ————— د. موسى بن منصور

بطاقات الائتمان، خدمات الدفع وغيرها للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.¹

ثانياً: مفاهيم عامة حول الأسواق المالية الإسلامية:

1- مفهوم الأسواق المالية:

■ **مفهوم السوق لغة:** تعني الكلمة السوق في اللغة موضع البيع والشراء، وتستخدم بصيغة المذكر أو المؤنث، وجمعها الأسواق، وهي مكان جغرافي محدد تُساق إليه السلع حيث يجتمع فيه الطالبون أو المشترون والعارضون أو البائعون، فيتبادلون السلع بالسلع أو بالنقود.²

■ **مفهوم السوق المالية اصطلاحاً:** السوق اصطلاحاً مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي لها، وقد تعددت التعاريف المادفة إلى ضبط مفهوم هذه الأسواق، ونذكر من بين هذه التعريف ما يلي:

- **السوق المالية** هي تلك السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال³، وهي تتكون من سوقين: سوق رأس المال وسوق النقد؛
- **السوق المالية** هي تلك الآلة الائتمانية التي يمكن من خلالها حشد وتحميم وتوجيه وتوزيع ادخارات الشركات والحكومات والأفراد إلى أوجه الاستغلال الإنتاجية وغير الإنتاجية⁴؛

¹ - إصلاح حسن العوض، إدارة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي: وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى، ماي 2008.

² - زكريا سالم عيسى، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية: من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النافس، عمان –الأردن، ط1، 2009، ص:25، 26.

³ - عبد الغفار حنفي وآخرون، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005، ص: 7.

⁴ - مروان عطون، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1993، ص: 16.

- **السوق المالية** تشمل جملة النظام المالي الذي يتكون من المصارف التجارية والوسطاء الآخرين، وكذلك المعاملات المالية غير النقدية الأولية وغير المباشرة، قصيرة الأجل وطويلة الأجل¹؛

- **السوق المالية** هي تلك الوسيلة التي ينتفي فيها شرط المكان، يلتقي من خلالها المشترون والبائعون والوسطاء والمعاملون الآخرون والإداريون من ذوي الاهتمامات المادية أو المهنية بالأدوات الرأسمالية والنقدية أو بالصرف الأجنبي، بغرض تداول وتوثيق وتعزيز الأصول المختلفة، الحقيقة والمالية والنقدية لفترات متباعدة طويلة وقصيرة، اعتماداً على قوانين وأنظمة وتعليمات، وإلى حد ما عادات وتقاليد وأعراف معتمدة محلياً ودولياً²؛

وبناءً على هذه التعاريف يمكن الإشارة إلى أن الأسواق المالية تتضمن وتشير إلى جملة من العناصر والخصائص التالية:

- سوق للعارضين والطلابين، سلطتها هي الأموال (الأصول المالية) سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛

- العارضون هم أصحاب الفوائض المالية (عادة ما يكون القطاع العائلي بالدرجة الأولى)، أي أن العارضون في هذه السوق ليسوا المنتجون كما في سوق السلع والخدمات، كما أنهم يقدمون الأموال ولا يستلمونها لقاء العرض الذي يوفرونه؛

- الطلابون هم أصحاب العجز المالي (عادة هم بالدرجة الأولى القطاع الاستثماري والحكومي)، وليسوا بالمستهلكين إنما هم مستثمرون، لا يقدمون الأموال بل يستلمونها؛

¹ - جميل أحمد توفيق، محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 1992، ص: 495.

² - هوشيار معروف كاكا مولا، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، عمان–الأردن، ط1، 2003، ص: 58.

- العارضون يمثلون المستثمرون في السوق المالية، فهم يسعون إلى توظيف مدخراتهم أو فوائضهم المالية؟
- الطالبون يمثلون المصدرون أو الباحثون عن التمويل، فهم يسعون إلى تمويل مشاريعهم الاستثمارية المختلفة؟
- السوق المالية هي سوق تسودها المنافسة التامة، حيث يتم فيها عقد الصفقات بشكل علني، وتعلن الأسعار فيها من خلال اللوائح السعرية العلنية؟
- التعامل في السوق المالية يتم عن طريق الوسطاء والسماسرة، ولا يجوز لغيرهم التعامل مباشرة في السوق؟
- السوق المالية هي من أكثر الأسواق اتحاداً وتنظيمًا وبجانبها على المستوى المحلي وال العالمي.

2- مبادئ الأسواق المالية الإسلامية:

تعتبر السوق المالية الإسلامية فرصة هامة لكل مستثمر مسلم، حيث يمكن من تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته، وذلك من خلال تنويع محفظته المالية، و اختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاحاً ومشروعية. كما تمثل السوق المالية الإسلامية محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطيبات في المجتمع، ومن أجل تحقيق ذلك فهي تقوم على المبادئ التالية¹:

- الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية، إذ حرم الإسلام كل عقد يؤدي إلى الربا والظلم والغرر والضرر والغبن والتسليس والقامار والميسر، وبذلك فإن السوق المالية الإسلامية هي السوق المنضبطة بالضوابط الشرعية التي تقف ضد المضارعين الذين يعتمدون بالإشاعات وسيلة لتحقيق الأرباح، والذين يهدفون استغلال السوق وإجبار

¹ - خالد محمود الزهار، رامي صالح عبله، نحو سوق مالية إسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 9/8 ماي 2005. ص: 4 - 14.

المستثمرين على بيع أسهمهم بأقل مما هي على حقيقتها، الأمر الذي يؤدي إلى تحرك الأسعار هبوطاً وصعوداً عن القيمة الحقيقة للورقة المالية، لكون أن هذه الممارسات تضر ليس فقط المستثمرين والتعاملين في الأسواق المالية بل تضر المجتمع ككل؛

- حرية التعاقد، إذ لا يتم ولا يصح وفق مبادئ الإسلام التعاقد إلا بربما
الطرفين المعنين؟

- المساهمة الحقيقة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قيام السوق المالية الإسلامية على الاستثمار الحقيقي مثل المشاركات والبيوع والإيجارات وغيرها من العقود، ولا تقوم على الاستثمار الوهمي الذي يهدف إلى التأثير على الأسعار لصالح المضاربين دون تحقيق قيمة مضافة حقيقة للاقتصاد؛

- المنافسة الشريفة، يشجع الإسلام على التنافس في كل مظاهر الحياة في العمل وفي التجارة وفي التعليم والبحث والتطوير، فالممنافسة تعني الكفاءة وتعزز الحياة البشرية وتعني مجتمع سليم ومتوازن، فالمنافسة في المجتمع تحكمه الأخلاق والقيم تُحسن الإنتاج وتشجع المستثمرين للعمل بجد وبالتالي تعم المنفعة على الجميع؛

- الابتعاد عن الاحتكار، إذ حرم الإسلام الاحتكار الذي يعني الأنانية والجشع والطمع والتضييق على الناس، الأمر الذي يجلب الضرر للأفراد والمجتمع، إذ يؤدي الاحتكار إلى إضاعة الموارد واستخدامها بطرق غير منتجة حيث يتم التحكم فيها من قبل مجموعات صغيرة من الشركات الضخمة وكبار المستثمرين الذين يهددون إلى تعظيم منافعهم الخاصة على حساب الشركات الصغيرة والمستثمرين الصغار، بينما إعطاء الفرصة للجميع بشكل عادل يؤدي تعظيم المنفعة العامة؛

- تعبئة المدخرات بطريقة المساهمة في ملكية رأس المال، أي العمل ببدأ المشاركة على اعتبار أن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد مشاركة، وبذلك ينبغي أن تكون الأوعية التي تؤدي إلى تعبئة المدخرات تقوم على المساهمة في ملكية رأس المال والمشاركة في مخاطر الاستثمار وأرباحه؛

3- أهداف الأسواق المالية الإسلامية: تعتبر الأسواق المالية سمة الاقتصاديات

المعاصرة وهي العمود الفقري الذي ترتكز حوله النظم المالية، فهي تمثل بحكم آلياتها ووظائفها الاقتصادية صلة الوصل بين المشاريع وادخارات الأفراد، حيث تلتقي فيها مصلحة الشركات التي تسعى دائماً وراء رؤوس الأموال لتنمو وتطور، ومصلحة الأفراد الذين يرغبون في استثمار مدخراتهم لكسب المزيد من المال بالمساهمة في المشروعات الاقتصادية، وهذا كله يعكس على الاقتصاد الوطني ككل، ويمكن أن نوضح أهمية الأسواق المالية لكل من المستثمرين، الشركات والاقتصاد الوطني في ما يلي:

■ بالنسبة للمستثمر:

- توظيف الادخار؛
- توفير السيولة لقيم المنقولات المتاحة من خلال إمكانية تدوتها، إذ تساعد على سرعة تداول الأوراق المالية ومعرفة أسعارها ومن ثم تحويلها إلى نقد سائل؛
- التعرف على المراكز المالية للشركات من خلال إدراج الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية؛
- الحصول على النصائح والإرشادات فيما يتعلق بأوجه الاستثمار المختلفة.

■ بالنسبة للشركات:

- توفير التمويل اللازم للمشاريع المختلفة؛
- تيسير تجميع الأموال من مختلف الوحدات الاقتصادية ذات الفائض؛
- تيسير عمليات تقييم أوراقها المالية المتداولة تقييماً موضوعياً وكذا قيمتها السوقية كشركة؛

- الاستفادة من النصائح والإرشادات والمعلومات التي تتيحها لمختلف المتعاملين دورياً؛

■ بالنسبة للاقتصاد الوطني:

- تجميع وتحديد الادخار الوطني والأجنبي؛

- تخصيص الموارد من خلال إعادة ضخ المدخرات الجموعة على مختلف القطاعات الاقتصادية بعَد حاجيات كل قطاع وأولوياته؛
- تمويل خطط التنمية الاقتصادية بتكلفة أقل وبسرعة أكبر؛
- متابعة أداء الشركات ومدى مساحتها في الناتج الوطني؛
- قياس وضعية الاقتصاد الوطني من خلال قياس نتائج الشركات المدرجة فيها باعتبارها عينة موضوعية تمثل الاقتصاد الوطني ككل.

المحور الثاني: مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية

إن تطور الأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية مرهون بالقدرة على الإبداع المالي وهذا الأخير يجب أن ينصب على القواعد أو الركائز الأساسية لقيام السوق المالية ونجاحها، لأن الحديث عن الإبداع يعني في البداية توفير القاعدة والتحكم فيها ثم البحث عن الحلول ل مختلف المشكلات القائمة، لذلك لا يمكن حصر مشكلات الإبداع في الأسواق المالية الإسلامية في نقص الأدوات المالية الحديثة فحسب بل إن المشكلات فيها أعقد من ذلك. عموماً يمكن إظهار أهم مشكلات الإبداع المالي في المؤسسات والأسوق المالية الإسلامية فيما يلي:

- **تقليد منتجات الأسواق والمؤسسات المالية التقليدية:** حيث أن التقليد هو البديل الوحيد للإبداع في ظل بيئة تفتقر إلى ثقافة الإبداع ومحفظاته، وكذا عدم وجود ملكة الابتكار والريادة، فضلاً عن غياب آلية توليد الأفكار وأدوات التفكير الإبداعي بسبب عدم وجود حماية المنتج لعدم وجود الملكية الفكرية وبسبب طبيعة التعليم والمجتمع العربي والإسلامي¹، ويكتفي هنا أن نشير إلى أن إغفال المهتمين أو المهندسين الماليين في الأسواق المالية الإسلامية لهذه البيئة المتكاملة أدى إلى تحويل مفهوم الإبداع إلى مفهوم

¹ راجع توصيات المؤتمر (حلقة نقاش) الذي نظمته الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حول: "تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، 1428/6/5ـ، الموافق 20/6/2007 م، الرياض، في الموقع: [http://islamfin.go-forum.net/t95-topic.\(2012/04/20](http://islamfin.go-forum.net/t95-topic.(2012/04/20))

آخر يختلف تماماً عنه وهو التقليد، ومع وجود التقليد تذوب الهوية وتنصهر في هويات أخرى، وهذا أمر حتمي إذ أن إدخال منتجات مقلدة إلى السوق المالية الإسلامية بحلة أخرى يجعل منها أداة مالية جديدة سيجعلها كالجسم الغريب في عضوية الإنسان لا يتأقلم معها، إذ أن إدخال أداة مالية جديدة دون مراعاة القوانين والنظم والشرعيات الحاكمة والمنظمة لهذه السوق والاقتصاد المتواجدة فيه ومدى انسجامها معها ستخلق جملة من التناقضات، وبالتالي سوف تفقد الثقة ليس فقط في هذه الأداة وإنما كذلك في السوق الإسلامية بشكل عام.

■ **عدم ضبط وإدراك وضوح المفاهيم:** إذ يجب الإشارة إلى أن هناك خلطًا كبيراً في المفاهيم والاختصاصات وعدم وضوحاً لها من قبل العديد من المهتمين بتطوير المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية، لاسيما ما يتعلق بالعلاقة بين تطوير المنتج وإدارة تطوير المنتج وكذا وبشكل خاص الخلط بين مصطلحى الهندسة المالية والمشتقات المالية في حين ليست المشتقات المالية إلا منتجًا من منتجات الهندسة المالية، بل تعد من أكثر المنتجات تعقيداً وخطورة حتى في الأسواق المالية التقليدية، وبذلك فإن الحديث عن الإبداع والهندسة المالية في الأسواق المالية الإسلامية لا يعني بالضرورة الحديث عن المشتقات المالية، بل يعني مختلف التحداثيات والعمليات والآليات الجديدة التي تحرك عمل الأسواق المالية وتنشطها من خلال عمليات الإبداع والتطوير للمنتجات والأدوات والخدمات المالية التي من شأنها تحقيق الكفاءة في جمع واستخدام الموارد بما يضمن تحقيق أعلى مقدار من العائد عند مقدار معين من المخاطر، أو أدنى مستوى للمخاطرة عند مستوى معين من العائد، وعليه فإن مفهوم الإبداع والهندسة المالية المقصود هنا هو ابتكار الحلول لمختلف المشكلات المالية، أو المشكلات التي تعرقل التطور في الحالات المالية وعلى رأسها المؤسسات والأسواق المالية من خلال تلبية الحاجات القائمة وأو استغلال الفرص أو الموارد المعطلة.

■ **ضعف الثقافة المالية الإسلامية:** تتميز المؤسسات المالية الإسلامية بضعف الثقافة المالية الإسلامية وفهمها للإبداع، ومدى اهتمامها بعمليات البحث والتطوير،

مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية --- د. موسى بن منصور

ومدى إلمام المبدعين المختصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل،
ويظهر ذلك جلياً في ما يلي:¹

- ✓ ضعف القناعة الشرعية بالحلول الاقتصادية الإسلامية؛
- ✓ ضعف ثقافة العميل في العمل المالي الإسلامي؛
- ✓ ضعف الدراسات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- ✓ تهميش دور الجهات الشرعية في توليد المنتجات المالية؛
- ✓ عدم وجود لجنة عليا تشتمل على أشخاص شرعين ولها صلاحيات في التطوير؛
- ✓ ضعف التأهيل الفني للشرعين وضعف التأهيل الشرعي للموظفين؛
- ✓ عدم مراعاة مقاصد الشريعة عند تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛
- ✓ الجهل بشراء الشريعة بالمنتجات المالية المناسبة للتطوير؛
- ✓ ضعف استقلالية الهيئات الشرعية.

▪ ضيق تشكيلة الأدوات المصدرة والمتداولة في السوق: من الأركان الأساسية لقيام سوق ماليّة فعالة ونشطة في أداء دورها، هو توافر وتواجد أصول وأدوات ومنتجات ماليّة تتصرف بالتنوع والسيولة والعمق والانتشار، وتتنوع هذه الأصول بين عينية وأخرى ماليّة، ويقى توسيع السوق مرتبط باتساع وازدياد حجم وأنواع هذه الإصدارات وانتشارها بين أعداد كبيرة من المشاركين والمعاملين من أفراد ومؤسسات. إلا أن ما يميز المؤسسات والأسوق المالية الإسلامية هو ضيق تشكيلة هذه الأدوات لكونها تعتمد في ذلك على التحرير الفقهي للمنتجات السائدة التي توصلت إليها الهندسة الماليّة والأبحاث والتطوير في الأسواق الماليّة الغربية والتقليدية، وعدم وجود بحوث لتحديد احتياجات العملاء وضعف التواصل معهم لمعرفة احتياجاتهم ثم العمل على إشباعها، أي أنها تبدأ من الأعلى ولا تبدأ من احتياجات العملاء وتبدأ من الغير تقليداً ولا تبدأ من الذات ابتكاراً.².

1- تطوير المنتجات المالية الإسلامية، تقرير حول جلسة العصف الذهني، مرجع سابق.

2- المرجع نفسه.

▪ **ضعف وحدات الفائز ووحدات العجز:** إذ نجد في هذا الصدد أن غالبية الأسواق المالية الإسلامية تفتقر للتنوع والتعدد في الشركات المدرجة والقطاعات التي تنتهي إليها، كما أن أغلبها كذلك تتميز بضعف النشاط والتداول، وبذلك فهي لا تحفز على الإبداع المالي وبذل المزيد من الجهد في البحث والتطوير.

▪ **غياب الإطار المؤسسي التكامل والمختص:** يعتبر توافر إطار مؤسسي متخصص ومتكملاً يرعى وينظم عمل السوق أحد الأركان الأساسية لقيام سوق مالية فعالة، ويقع في قمة هذا الإطار تنظيمياً وإشرافاً الهيئة المنظمة والمراقبة للسوق، وهي جهة حكومية تشرف إشرافاً كاملاً على جميع نشاطات هذه السوق، كما تعمل على تطوير أساليب الحماية للمتعاملين فيها من خلال توفير فرص التعامل العادل لجميع المشاركين والمعاملين، وإلى جانب هذه الهيئات لابد من توافر مؤسسات مالية تزيد من كفاءة نقل الفوائض مع حماية حقوق أصحاب هذه الفوائض ورعايتها مصالح أصحاب العجز، وهذه المؤسسات المالية قد تأخذ أشكالاً متعددة، فهي قد تشارك في عملية نقل الفوائض وذلك بالتوسط في عملية التمويل، وهذا هو شأن المؤسسات المالية الوسيطة مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، وهناك نوع آخر من المؤسسات المالية التي لا تشارك مباشرة في عملية نقل الفوائض المالية، ولكنها تقدم خدمات مكملة تسمح للمتعاملين في هذه السوق باتخاذ قراراً لهم بدرجة أكبر من الكفاءة نتيجة لما تتوفره من معلومات مالية أو فنية، وكذلك تقدير وتقييم هذه المعلومات، وتتمثل هذه المؤسسات في بيوت الخبرة المالية والسماسرة وشركات تقييم وترتيب السلامة الائتمانية، ومؤسسات المحاسبة والمراجعة، وكذلك مؤسسات دراسة المشروعات وتقييم جدواها الاقتصادية وغير ذلك من المعلومات والخدمات المالية الازمة لحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد أوضحت التجارب أن الاتصال المباشر بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز كثيراً ما يكون قاصراً على الوفاء باحتياجات كل منهما بعيداً عن مصلحة الاقتصاد الوطني، وأنه بوجود تلك المؤسسات المالية تتحقق المصالح العامة،

إذ تجعل من المدخرات الجموعة أكثر تناسبًا مع احتياجات السوق، سواءً بزيادة العوائد وتقليل المخاطر، أو بزيادة السيولة وإطالة آجال الأموال وغيرها من الخصائص الأخرى.

والأسواق المالية الإسلامية ليست استثناء بل تحتاج ربماً أكثر من غيرها إلى عدد من المؤسسات والترتيبات الداعمة بغية القيام بوظائفها المتعددة، لكونها تعمل على الجمع بين جملة من المبادئ الاقتصادية من جهة ومقاصد الشريعة الإسلامية السمحبة من جهة أخرى، ولكنها لازالت تعاني من انعدام الدعم المؤسسي الذي يُسرّع خصيصاً لخدمة احتياجاتها، سواءً من حيث الوساطة والمراقبة وتطوير أساليب الحماية، أو من حيث التنظيم والإشراف اللذين يعتبرانهما أحد نقاط ضعف النظام القائم في المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية ويستحق اهتماماً جاداً.

■ **اعتماد النظم والقوانين المستوحاة من النمط الغربي:** تعتبر القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعمل السوق ومؤسساته ركناً أساسياً لقيام سوق مالية فعالة، إذ لا بد من توفر إطار تشريعي ملائم ومتكملاً يحكم نشاطها ويعالج قضياتها معالجة ناجحة تتفق والأعراف والممارسات التي تقع وتحقيقها الأطراف المشاركة في عملياتها، سواءً كانت جهات مصدرة أو وسيطة أو متعاملة فيها، ويجب أن لا نظر إلى هذه التشريعات من زاوية إصدار قانون أو مجموعة قوانين تختص في تنظيم السوق في حد ذاتها، وإنما لا بد من النظر والإمعان في مجموعة التشريعات المالية والاقتصادية الأخرى السارية المفعول والتي تؤثر بشكل أو باخر على حركة رأس المال داخلياً وخارجياً (قانون الشركات، قانون الضرائب، قانون البنك المركزي،... الخ)، فلا يمكن إصدار تشريع ينظم عمل هذه السوق بمعدل عن تلك التشريعات باعتبارها تلعب دوراً مكملاً وأساسياً في عملية بناء هيكل البنية التحتية لهذه السوق وتوفير المناخ الملائم لتفاعلها مع الاقتصاد بمرونة ويسر.

إلا أن معظم البلدان الإسلامية وضعت قوانين التجارة والمصارف والشركات وغيرها من القوانين المالية والاقتصادية على النمط الغربي، وتحتوي هذه القوانين أحکاماً تضيق من مدى نشاطات العمل المصرفي وتحصره في حدود تقليدية، وهذا ما

خلق فجوة كبيرة بين الفنانين والمسؤولين المباشرين عن الإبداع المالي من جهة، والشرعيين من الفقهاء وعلماء الدين من جهة أخرى، حيث يتميز الفنانين بضعف التأهيل الشرعي، وفي المقابل يتميز الشرعيين بضعف التأهيل الفني.

■ **قصور نظام الإفصاح المالي وتكنولوجيا المعلومات:** يعتبر موضوع الإفصاح المالي وإشهار المعلومات روح أي سوق مالية ومؤسساتها وأساس سلامتها استمرارها بأداء مهامها بنجاح، وبتعميق الثقة بعملياته ومنهجيته بما يؤمن باستقطاب مشاركة أوسع في الاكتتاب بالإصدارات والتعامل بالأدوات الحديثة والقديمة في السوق، إذ أن توافر معلومات سلية وموسعة وإيصالها إلى المتعاملين يساهم في توفير الحماية لهم من حيث تمكنهم ومساعدتهم على اتخاذ قراراً لهم الاستثمارية وفق أسس موضوعية، إلا أن ما يلاحظ على الأسواق المالية الإسلامية هو قصور نظام الإفصاح وضعف توعية العملاء بالمنتج المالي بعد إطلاقه، وعدم تمكنه بالشكل الكاف من الاطلاع على تفاصيل الفتوى الشرعية بخصوص هذه المنتجات، فضلاً عن ضعف التدريب الشرعي على تطبيق المنتج بعد إطلاقه، وكذا ضعف ممارسة الهيئة الشرعية لحقها في إيقاف المنتج والتحذير منه إعلامياً في حالة وجود إشكالات شرعية عليه¹.

المحور الثالث: سبل علاج مشكلات الإبداع المالي في المؤسسات والأسوق

المالية الإسلامية

إن نجاح المؤسسات والأسوق المالية الإسلامية في الإبداع المالي يكمن في تحقيق البيئة المواتية والسهير على بقائها ومواكبتها للتطورات المحلية والخارجية، والإدراك التام بكون أن هذه البيئة هي بيئة متكاملة يجب النظر إليها من خلال كل مكوناتها دون إغفال أهمية أي منها. فمعناصرها هي كلٌ متكامل لا يمكن تجزئتها ولا يكفي تحقيق بعضها لتحقيق المهدف المنشود، فالباحث مثلاً عن البديل للمنتجات التقليدية من خلال الهندسة المالية باعتبارها وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية لا يتحقق في غياب الركائز الأخرى، لأن الأدوات المالية هي نتاج

¹ — أنظر : تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مرجع سابق.

البيئة التي تتوارد فيها، غياب وحدات الفائض أو وحدات العجز أو كليهما لا يُحفر على الإبداع، كما أن غياب الإطار المؤسسي المتخصص والمتكملاً يعني غياب الأشخاص المبدعين والمهتمين بالتطوير والتجديد، أو على الأقل قلة الاهتمام بعمليات البحث والتطوير، وكذا ضعف الثقافة المالية وروح الإبداع، كما أن غياب أو عدم وضوح أو وجود تناقضات في جملة القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعمل السوق الإسلامية يعني عدم إمكانية تحقيق أي نتائج جديدة ترضي كل الأطراف ولا تتعارض فيما بينها سواءً بالنسبة للمستثمر أو الشركات أو الاقتصاد الوطني، فمثلاً عدم إلمام المبدعين المختصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل، تؤدي إلى وجود تناقضات واختلافات فيما بينهم من حيث تصوّراتهم وتحريمهم أو إجازتهم لبعض الصيغ والأدوات والعمليات وغيرها. وفي ما يلي جملة من السبل التي تمكن من حل المشكلات السالفة ذكرها:

- **تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية:** والعمل على الإبداع من واقعاً يعيشه المستثمر المسلم في بيته، وذلك من خلال التواصل معهم وإجراء بحوث لتحديد احتياجاتهم ثم العمل على إشباعها، أي يجب البدء من احتياجات العملاء الذين تعامل معهم ابتكاراً، لأن نبدأ من احتياجات الغير تقليداً.
- **تحديث النظم والقوانين المسيرة لعمل السوق والمؤسسات المالية الإسلامية:** وهنا يقع على عاتق القائمين على الإبداع المالي وتطوير هذه المؤسسات والأسواق العمل على تحديث النظم والقوانين التي تساعده على حل هذه المشكلات وخلق آليات للعمل التوافقية بين فئتي الفنانين والشريعين بما يحقق الأهداف المنشودة في ظل المنهج الإسلامي وبأجود السبل والآليات، وذلك من خلال استباط القوانين من الشريعة الإسلامية خاصة وأن أهم المشكلات التي تواجهها الأسواق المالية الإسلامية هو عدم وجود آلية لإشراف الهيئات الشرعية في مراحل ظهور المنتج المالي، فأحياناً يؤخذ رأيها عند اكتمال المشروع وانتظار تقديمها للسوق وأحياناً قبل وضوح القوانين المنظمة له.

- **تفعيل نظام الإفصاح المالي وتكنولوجيا المعلومات:** إن تطور الأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية ونماذجها مرهون بتوفير هذا النظام بفاعلية، لذا يجب البحث عن أدوات وآليات فعالة في توفير المعلومات بالمواصفات الالزمة وفي الأوقات المناسبة ولكل المتعاملين والاستفادة من التطور التكنولوجي المذهل، خاصة فيما يخص المعلومات المتعلقة بالآليات والأدوات المالية الجديدة، وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات مالية وشرعية وإدخالها بالكمبيوتر تبين مثلاً مختلف الفتوى الشرعية حول سلامة هذه الأدوات التي يتم ابتكارها أو تطويرها ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية والتأكد على فهمها بالوجه الصحيح، وكذا إبراز المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات، وذلك لسد التغرات التي يمكن أن ينفذ منها المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلاً أو التحايل على الربا أو القمار، فضلاً عن توفير تقارير تقييمية دورية تُظهر مدى نجاح المنتج المالي الجديد، أو ما هي التعديلات الممكنة التي سُيُشرع في تنفيذها بشكل تدريجي وما سينجر عن ذلك من آثار على المستثمر أو الشركة المصدرة، مع تبيان المواقف التي يجب أن يسلكها كل منهما خلال إتمام هذه العملية، مع الحرص الشديد على أهمية الرقابة والمراجعة الشرعية على كل ما يُبث من معلومات سواءً كانت ترويجية أو إرشادية مخافة أن تكون مُحرفة وتخرج وبالتالي عن هدفها، وذلك بهدف خلق ثقة متبادلة بين الهيئة الشرعية وبين الإدارة التنفيذية وجمهور العملاء. وقد يكون ذلك بالإضافة إلى ما سبق من خلال:
 - إعداد مؤشرات مالية وشرعية تقيس مدى انحراف أو تطابق الأدوات والعمليات المتقدمة عن ما تنص عليه النصوص الشرعية ؟
 - إنشاء نظام للمعلومات المالية والمعاملات المالية الإسلامية يضم مختلف الفتاوى الشرعية حول مختلف فرص الاستثمار والتمويل، كما يضم كذلك كل أساليب المعاملات الإسلامية ونتائج الدورات العلمية والتدريبية حول الجديد في هذا المجال، مع الحرص الشديد على توسيع قاعدة الاستفادة منه.

■ **خلق إطار مؤسسي متكامل ومتخصص: لإنجاح الإبداع المالي وتطوير الأسواق المالية الإسلامية** ينبغي العمل كذلك على خلق مجموعة من المؤسسات المتكاملة التي تعمل وفق منهج الشريعة الإسلامية في إبداع وابتكار الطرق والعمليات التمويلية والإشرافية والاستشارية والتقييمية التي تضمن للأسوق المالية الإسلامية التميز في تقديم خدماتها ومنتجاتها المالية، وتحقق لها التفوق والأسبقية على الأسواق المالية التقليدية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تدخل فعال لهذه المؤسسات في هذه الأسواق المالية، سواء من خلال توجيه الاستثمار وحماية المستثمرين والمصدرين أو التحوط أو إدارة المخاطر أو غيرها من العمليات التي من شأنها تحسين أداء السوق. ولعل من أهم هذه المؤسسات القائمة في الأسواق المالية الإسلامية هيئات الرقابة الشرعية والبنوك المركزية التي هي في حاجة إلى التنسيق فيما بينها وبين بقية المؤسسات المكملة الأخرى، وكذا تقوية الأدوار التي تتضطلع بها، إذ لا يجب أن يكون دور هذه الهيئات الشرعية هو تصميم المنتجات المالية الإسلامية أو تطويرها، وإنما يتجلّى دورها في بيان الحكم الشرعي لها والرقابة على مختلف مراحل صياغة المنتج من الظهور إلى التنفيذ، كما يجب أن تعمل بشكل موازي مع مؤسسات أخرى مختصة في البحث والتطوير تبحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء ومتطلباتهم وتعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية الالزمه لها من أجل إخراج المنتج المالي في السوق بفاعلية وأداء متميز وذا كفاءة شرعية وفق المصالح والمقاصد الشرعية.

■ **توفير تشيكيلة من الأدوات المصدرة والمتداولة في السوق: بما أن توسيع السوق المالي وتطوره مرتبط باتساع وازدياد حجم وأنواع هذه الإصدارات وانتشارها بين أعداد كبيرة من المشاركيـن والمعاملـين من أفراد ومؤسسات، فإنه يصبح لزاماً التركيز على هذا الجانب ولكن ليس بالتقليد أو التحرير للمنتجات السائدة التي توصلت إليها الهندسة المالية في الأسواق المالية الغربية والتقليدية، وإنما يجب أن يكون ذلك من خلال البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المالية المناسبة لهم وفقاً للمفهوم الإسلامي للتمويل والمخاطر، وفي ظل القوانين والنظم الشرعية**

الإسلامية بحيث تستجيب لاحتياجات المستثمر المسلم الذي يقصد السوق المالية الإسلامية لاستثمار أمواله. إذ أن تصميم وتقديم المنتجات المالية يتم على ضوء العديد من المتغيرات البيئية التي تتسم بالتغيير وعدم الاستقرار، ويأتي في مقدمة هذه المتغيرات سلوك المستثمر وما يتعلق باتجاهاته والتطور في رغباته واحتياجاته وتفضيلاته، ومن واقع وجود حاجات غير مشبعة تظهر أهمية الإبداع المالي والبحث عن توفير تشيكيلة منوعة من الأدوات المالية المصدرة والمتداولة والتي تساهم في إشباع حاجات المستثمرين¹ والمصدرين على حد سواء، إذ لا يمكن أن توجد أسواق مالية إسلامية ما لم توجد أوراق مالية إسلامية، ولن توجد هذه الأوراق ما لم توجد مؤسسات مالية إسلامية تصدرها، وبنك مرکزي إسلامي أو جهاز مرکزي إسلامي يمنحك ترخيصاً بإصدارها.

■ **تنشيط وحدات الفائض ووحدات العجز:** نعم إن اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، تؤدي إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد، وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل، لكن يجب قبل البدء في إيجاد أدوات مالية جديدة تحديد مجال السوق وأطرافه الأساسية وما هي المشكلات الكامنة وراء نقص الطلب أو نقص العرض أو كليهما، إذ لا يمكن وصف الدواء قبل تشخيص الداء، وعليه يقع على عاتق الهندسة المالية في هذا المستوى البحث عن مسببات ضعف العرض والطلب، ثم بعد التعرف على المسببات وراء هذه المشكلات تتجه نحو إيجاد الحلول لتلك المشكلات، وهذا في الحقيقة كان من الأسباب الأولى لظهور الهندسة المالية في طريقها لتطوير أسواق المال.

الخاتمة:

إن مقدرة المؤسسات والأسوق المالية الإسلامية على تحقيق الإبداع المالي في مجال أعمالها والاستفادة منه يرتبط بالبيئة التي تعمل فيها ومدى اهتمامها بالإبداع والبحث، ومن هذا المنطلق يمكن الاستفادة الفعلية من الهندسة المالية والإبداع المالي في

¹ - يسري حسين خليفة، العوامل المؤثرة على قرار تبني استخدام المنتجات المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1، المجلد رقم 46، يناير 2009، ص: 1.

مشكلات الإبداع المالي في الأسواق المالية الإسلامية --- د. موسى بن منصور

تطوير المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية خاصة وأن هذه الأخيرة تُعد جديدة نسبياً بالمقارنة ببنظيرتها التقليدية، فهي لا تزال وسطاً خصباً للاستفادة من الإبداع المالي، إذ أنها في أمس الحاجة إلى عمليات التطوير والابتكار وإيجاد المساحة الكافية لإبداع وخلق منتجات مالية إسلامية أصلية تحافظ على هوية الصناعة المالية الإسلامية وتقيمها شرور التقليد حتى وإن كان في إطار شرعي. وهذا كله في الحصلة سيسهم في تحقيق نمو مستدام للصناعة المالية ككل والأسواق المالية الإسلامية بشكل خاص، وينعكس حتماً على استدامة المؤسسات المالية الإسلامية مما سيجعلها أكثر جذباً وتنافسية من نظيرتها التقليدية.